

العالم الديموقراطي البرجوازي التي تحاول على طريقتها تخفيف سطوة شركات البترول والاحتكار ، هذه الحكومات القليلة العدد اغتصمت الفرصة لتضعف نفوذ تلك الشركات على أدوات الحكم ورجال الأعمال الكبار منهم والصفار . وقد اعترف السيد ج . واجنر رئيس ادارة شركة شل الهولندية الملكية في مجلة تايم بتاريخ ١٠ كانون الاول بان « الصدمة العربية لا بد أن تؤثر على شركات البترول العالمية ، لجعل حياتها أصعب . من ناحية ، أصبح نفوذ هذه الشركات اضعف في اقطار انتاج البترول التي صارت تعتمد الى انشاء شركاتها الخاصة بها . ومن ناحية اخرى ، أصبح عملاء الشركات العالمية أصعب وأقسى . فرنسا مثلا هددت بان تقدم للمحاكم شركات البترول التي تحاول عدم تنفيذ اتفاقياتها معها . وحكومة سويسرا قررت اجراء تحريات واسعة لتتأكد من ان شركات البترول لن تستغل الوضع الحالي لتحقيق مآربها » . ولقد وقعت شركات البترول منذ تشرين في اضطراب مخيف . كانت سفنها تتحرك من مكان الى آخر بأسلوب المفاجأة . السفينة التي كانت ، على سبيل المثال ، تحمل بنزولا من ايران الى اميركا ، كانت في منتصف الطريق تتسلم برفقة تأمرها بالتوجه الى ايطاليا ، وقبل الوصول الى شواطئ ايطاليا كانت تتسلم برفقة اخرى تأمرها بتغيير وجهتها نحو اليابان . مما يدل على ان الحكومات ، وربما لأول مرة في تاريخ علاقاتها مع شركات البترول ، كانت تتدخل لتفرض ارادتها على تلك الشركات . ولعل كثيرين منا يذكرون الخلاصات العنيفة بين الحكومة البلجيكية وشركات البترول طيلة العام الحالي ، وكيف لجأت الحكومة الى القضاء أكثر من مرة . ولعل أهم ما يستبخص عنه حرب تشرين ، بالنسبة للعالم الصناعي الغربي ، هو انتهاء احتكاره لثروات العالم . قبل تشرين كاد اليأس يدب في أوصال مغربي العالم الشرفاء والمخلصين الذين كلما فتحوا بابا يتسرب منه للعالم شعاع من أمل بإمكانية حل مشكلة سد الفجوة الاقتصادية والعلمية الفاصلة بين عالمي الثراء والفقير ، كلما أغلقت دول الانتاج والاستهلاك والاستعمار في وجوههم ابوابا . فجأة وبعد حرب تشرين ، أوجد العرب من وعي او غير وعي واقعا دوليا جديدا يحل في طياته معالم بارزة لطريق جديد قد يكون

حظها بأحسن من ذلك . لقد حاولت حكومة نكسون بكل طاقاتها وبكل ما في جعبتها من الاعيب ، مسنودة بذلك من الصحف الاميركية التي تمقت العرب ، الظاهر بأن أزمة البترول لا تعنيها ، لان نصيبها من البترول العربي قليل ولانها قادرة على استنباط مصادر جديدة للطاقة . لكن كل تلك المحاولات ذهبت سدى . ومنذ ذلك الوقت واميركا ترزح تحت شبح تعطل جدا اسبه شبح الطاقة وأزمة الطاقة . وهي بالذات القطر الذي يعاني أكثر من غيره من أهوال البطالة والتضخم التقدي . قالت صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بتاريخ ١٩ تشرين الثاني من عام ١٩٧٣ « العجز في الوقود في العام القادم سيؤدي الى بطالة عالية . والخطأ ليس خطأ شيوخ البترول ، بل خطأنا نحن لاننا لم نحزم امرنا بعد . واميركا تمر الان بمرحلة اجتياحات متصاعدة ، البترول ليس سوى حاجة واحدة منها » . كما نقلت الانباء يوم ٢٢ تشرين الثاني تصريحاً للمستتر روجرز مورتون وزير داخلية اميركا جاء فيه قوله « ان نقص الوقود في اميركا سيبلغ قبل مضي الربع الاول من العام القادم ٢٠ بالمئة وسيضطرنا ذلك الى تخفيض القوة الكهربائية في البلاد الامر الذي سيسبب للشعب صعوبات جمة » . وبعد ذلك بحوالي عشرة شهور قالت صحيفة التريبيسون الاميركية على لسان ولتر لفي الخبير الدولي في شؤون البترول ، وبالضبط في عددها الصادر يوم ٢ ايلول ١٩٧٤ « ان محاولات مجموعة الدول المنتجة للبترول تخفيض انتاج البترول من جديد سيصيب بالضرر الفادح زاد العالم من البترول ونظامه المالي ، ومع وجود قوى تضخم لا يمكن التحكم بها ، من المحتمل ان يتعرض مستقبل العالم غير الشيوعي السياسي والاقتصادي لمخاطر جسيمة للغاية » .

وليست أزمة الطاقة وقفا على السيارات والمصانع كما يتبادر الى الذهن عند قراءة الانباء اليومية الصغيرة ، عن صدور قوانين لتخفيض سرعة السيارات والطائرات والحد من التدفئة في البيوت واللباني العامة ، والحد من استعمال الكهرباء او تحريم السواقة يوما او يومين في الاسبوع . ان قضية انخفاض الطاقة في العالم الصناعي اعقب من ذلك وأبعد . الحكومات الاشتراكية المتمسكة ببعض مبادئ الاشتراكية في